

تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي فيما يتعلق بتكلفة عملية المراجعة ودوره في تحسين جودة المراجعة -

دراسة ميدانية على البنوك العاملة في اليمن

**The effect of the periodic change of the external auditor regarding the  
cost of the audit process and its role in improving the audit quality -  
Field Study on The Banks Operating in Yemen**

عبد الله مسعود<sup>1\*</sup>، يوسف مامش<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن ، [masood4\\_2009@yahoo.com](mailto:masood4_2009@yahoo.com)

<sup>2</sup> جامعة الجزائر 3، الجزائر ، [CFA9Y9@gmail.com](mailto:CFA9Y9@gmail.com)

تاريخ التسليم: 2019/12/31، تاريخ المراجعة: 2020/08/02، تاريخ القبول: 2020/09/07

Abstract

الملخص

This study aims to identify the impact of the mandatory rotation of external auditors on the quality of audit with respect to the cost and audit fees. To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to the employees of the banks under study. For the purpose of analyzing questionnaire data and testing hypotheses, SPSS was employed.

The study found a significance relationship between the mandatory rotation of external auditors and the quality of the audit, from the point of view of respondents in banks operating in Yemen.

**Keywords :** Auditor, Audit Quality, Audit Fees, Yemen.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على جودة المراجعة، وذلك فيما يتعلق بتكلفة عملية المراجعة وأتاعبها. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانته وزعت على العاملين في البنوك موضع الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وبين جوده المراجعة، من وجهة نظر المبحوثين في البنوك العاملة في اليمن.

**الكلمات المفتاحية:** مراجع الحسابات، جودة المراجعة، أتاعاب المراجعة، اليمن

\*المؤلف المراسل: عبد الله مسعود، الإيميل: [masood4\\_2009@yahoo.com](mailto:masood4_2009@yahoo.com)

## 1. مقدمة:

بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت لكثير من الشركات في العالم، وما صاحبها من انهيارات مالية مثل شركة Enron للطاقة وشركة World Com للاتصالات. وتحميل المحاسبون القانونيون جزءاً كبيراً من المسؤولية واتهامهم، بعدم القدرة على أداء واجباتهم المهنية بأسلوب يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية، والالتزام بأداب وسلوك المهنة، مما أدى إلى اهتزاز صورة مراجع الحسابات، وانتشار سمعة سيئة عن مكاتب وشركات المراجعة في العالم، كما حدث لشركة Anderson Arthur. (الحداد، 2016، 60)، (الفيومي، 2013، 52).

وقد ترتب على ذلك ضرورة توجيه الاهتمام نحو تحسين جودة المراجعة باعتبارها أداء إستراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية في سوق الخدمة، ومطلباً أساسياً تسعى المهنة والأطراف المستفيدة من خدماتها إلى تحقيقه، بالإضافة إلى أن تدعيم جودة المراجعة من شأنه تعزيز دقة معلومات القوائم المالية وتصبح ذات جودة عالية تفي باحتياجات مستخدميها، وبإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وكذلك رفع مستوى أداء مهنة المراجعة. حيث لاقى موضوع جودة المراجعة اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين، منذ محاولة وضع تعريف لعملية المراجعة إلى الوقت الحاضر. ولم يرد مع ذلك تعريف واضح وشامل، ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين حول هذا المفهوم، وذلك نتيجة النظر إليها من وجهات نظر متعددة ومختلفة، بسبب تعدد الأطراف المعنية والمهتمة بمهنة المراجعة. إذ يحدد كل طرف مفهوماً خاصاً للجودة به، فهناك وجهة لنظر مستخدمي القوائم المالية، فهم ينظرون إلى الجودة من ناحية تلبية احتياجاتهم. بينما ينظر المراجعون إلى جودة المراجعة من زاوية مستوى العمل، الذي يقومون به وفقاً للمعايير المهنية. (عبد الجواد، 2013، 34)

إن عملية تغيير المراجع في الواقع العملي ليس بالأمر السهل، حيث يترتب على قرار التغيير مجموعة انعكاسات متعددة، تلك التي يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على كل من المنشأة محل المراجعة أو المراجع، والذي بدوره يؤثر على عملية المراجعة ككل، كما يمتد هذا التأثير على الأطراف الخارجية. (ألفقي، 2004، 4)، (عوض، 1999، 31).

تتأثر أتعاب المراجعة بتغيير المراجع، نتيجة التغيير الذي يجري ما بين مكاتب المراجعة الأكثر أو الأقل شهرة. كما قد تتخفف الأتعاب في حالة استغلال المنشأة محل المراجعة، للمنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة من أجل الحصول على العملاء، فتدخل في مساومة مع المراجعين لأجل تخفيض الأتعاب.

تتحمل المنشأة نتيجة تغيير المراجع تكاليف مباشرة، وتكاليف غير مباشرة، تتمثل في تكاليف تسوية مستحقات المراجع الحالي، وتكاليف البحث عن مراجع جديد، وتكاليف المعاونة من العميل للمراجع الجديد، حتى يتحقق له الفهم المناسب لطبيعة نشاط العميل، وصناعاته، والبيئة التي يعمل بها . (الشاطري والعنقري، 2006، 85)

إن تغيير المراجع قد يولد الشك لدى المستثمرين في استقلال المراجع، وينظر إلى المنشأة على أنها تسعى إلى الحصول على تقرير مراجعة أفضل، عندما تقوم بتغيير المراجع دون سبب يذكر، ومن ثم سوف تتخفف أسعار أسهم المنشأة خاصة في حالة التغيير من مراجع واسع الشهرة إلى مراجع محدود الشهرة .

#### إشكالية الدراسة:

بناء على مقدمة الدراسة فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على التساؤل التالي:

ما أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في محافظتي عدن

وصنعاء فيما يتعلق بتكلفة عملية المراجعة وأتباعها، و تأثير ذلك على جودة المراجعة ؟

فرضية الدراسة:

وكإجابة أولية على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي

وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها، وبين جودة المراجعة.

#### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي بالبنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء فيما يتعلق بتكلفة عملية المراجعة وأتباعها، وتأثير ذلك على جودة المراجعة.

#### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المرتبطة به، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لما لها من ارتباط بأمر تخص جودة المراجعة واستقلال مراجع الحسابات الخارجي، والتي تشكل صمام الأمان لمن يعتمدون على القوائم المالية، وما تحويه من معلومات.

لهذه الدراسة أهمية على المستوى النظري، حيث نالت ظاهرة تغيير مراجع الحسابات الخارجي في الجمهورية اليمنية وأثره على جودة المراجعة اهتمام يقل عن درجة الاهتمام التي تمت من قبل الباحثين في الدول الأخرى، كما أن بيئة تلك الدول قد تكون مختلفة عما هو سائد في

اليمن، الأمر الذي لا يمكن معه القبول بتعميم نتائج تلك الدراسات على البيئة اليمنية. إن ذلك هو أهم ما شجع على إجراء هذه الدراسة لاسيما وأن التغيير الدوري للمراجعين في البيئة اليمنية، تتم بشكل اختياري، وليس بموجب نصوص قانونية أو إلزامية، من خلال قانون ممارسة المهنة أو قانون الشركات اليمني.

وتمثل أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي، بأنها توفر دليلاً عملياً من بيئة الأعمال اليمنية، يوضح تأثير التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على مستوى جودة عملية المراجعة؛ تطبيقاً على البنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء، خاصة وأن القطاع المالي- البنوك- في اليمن هو القطاع الوحيد الملزم بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي، بموجب نشرة البنك المركزي رقم(3) لعام 2009م، الأمر الذي يعود بالفائدة على أطراف عدة ذات علاقة بموضوع الدراسة كالشركات، والمراجعين الخارجيين، والمستثمرين وغيرهم.

كما تتمثل أهمية الدراسة في أن إتمام الجانب العملي للدراسة، سيؤدي إلى نتائج يمكن أن تسترشد بها المنظمات المهنية؛ لإصدار توصيات تضمن تحسين جودة المراجعة. وفيما إذا كان هناك تأثير إيجابي لإلزامية التغيير الدوري للمراجع الخارجي في البنوك، يظهر الحاجة إلى إصدار تشريع يلزم جميع المؤسسات في اليمن بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي، بما يتوافق مع القواعد المتعارف عليها في هذا الجانب.

## 2. الدراسات السابقة

إن البحث عن معايير لتحديد الأتعاب، تُعدّ من أهم المشكلات التي يتعرض لها المراجع، وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بكل حالة من حالات المراجعة. ونظراً لأهمية عامل الأتعاب في جودة المراجعة، فقد تناولته عديد من الدراسات، وفقاً لذلك توصلت هذه الدراسات لنتائج متناقضة، كما يلي: (الشاطري والعنقري، 2006، 85 )

-دراسة (Ebimobowei & Keretu- 2011) ، و التي كان الهدف منها فحص التغيير الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة، من خلال تأثيره على التكاليف والاستقلالية في جنوب نيجيريا. إذ قام الباحثان بجمع البيانات عن طريق استبانة مكونة من (250) مفردة استرجع منها (172) ( ورعت على المراجعين ومستخدمي القوائم ممن لديهم الخبرة في عمل المحاسبة والمراجعة. وأكدت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إحصائية موجبة بين التغيير الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة، كما أكدت أن هناك علاقة بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي واستقلاله. أما بالنسبة للتكاليف، أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية، أي أن التغيير سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمة المراجعة.

-دراسة (عبد المنعم، 2014) "العلاقة بين تغيير المراجع وجودة وتكلفة المراجعة - دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة التغيير الاختياري للمراجع في مصر، واختبار العلاقة بين تغيير المراجع وجودة وتكلفة المراجعة وإظهار الآثار المترتبة على التغيير الاختياري للمراجعين. وللوصول إلى هدف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال قوائم الاستقصاء التي وزعت للمدراء الماليين، ومدراء التكاليف، ومراجعي حسابات الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، والتي غيرت مراجعتها خلال الفترة 2000-2010م وعددها (26) شركة أُختيرت عشوائياً. و من أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة هو وجود علاقة سلبية بين تغيير المراجع اختياريًا وجودة المراجعة، مما يدعم موقف المؤيدين للتغيير الإجباري، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين تغيير المراجع وتكلفة المراجعة. وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتغيير مراجعها بعد فترة محددة من الزمن (ولتكن 5 سنوات)، كما أوصت بضرورة قيام الجهات الرقابية بمتابعة عملية التغيير ومدى الالتزام بها.

### 3. واقع تطبيق سياسة التغيير الدوري للمراجع الخارجي في بعض الدول

نظراً لما تُقدّمه سياسة التغيير الدوري للمراجع الخارجي، من دعم جودة المراجعة، ومن ثم تعزيز للثقة في مهنة المراجعة، فقد قامت عديد من الدول العربية والأجنبية بتطبيق هذه السياسة:

#### 1.3. جمهورية مصر العربية:

قام مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصري في عام 2007 م، بإصدار القرار رقم 2007/11، وجاء في المادة رقم (1) الخاصة بالالتزام في تطبيق قواعد حوكمة الشركات العامة في القسم السابع - تحت عنوان "مراقب الحسابات" -"يكون للشركة مراقب حسابات مستقل، ويعين سنوياً ويجدد له بحد أقصى ست سنوات، على أن يراعي تغييره بعد ذلك". إلا أنه في عام 2009م تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية EFSA بموجب القانون رقم (10) الخاص بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، لتقوم بتنفيذ ما جاء في القسم السابع- تحت عنوان "قواعد حوكمة الشركات- الذي يؤكد على ضرورة تعيين مراجع خارجي من بين المقيدین بسجل الهيئة، يجدد له سنوياً بحد أقصى ست سنوات ثم يتم تغييره بعد ذلك". (الشريف، 2014، 51)

#### 2.3. المملكة العربية السعودية:

قامت المملكة العربية السعودية بدعم مهنة المراجعة بتطبيق التغيير الدوري للمراجع الخارجي من خلال القرار الوزاري رقم (903) في المادة (8) لعام 1414هـ، الذي يلزم الشركات المساهمة بتغيير مكتب المراجعة كل ثلاثة سنوات، ويمكن أن يستمر سنتين إضافيتين، إذا دخل معه مكتب

آخر كشريك، أي يكون هناك مكتبان للمراجعة في السنتين الرابعة والخامسة. كما صدر القرار الوزاري رقم (266/ق) لعام 1429 هـ، والذي ينص على تعديل المادة رقم (8) من الضوابط المرفقة بالقرار الوزاري رقم (903) لعام 1414 هـ، بحيث يصبح النص على النحو الآتي: (مبارك، 2010، 5)

"يجب ألا تزيد مدة المراجعة لشركات المساهمة التي يقوم بها مكتب المراجعة عن خمس سنوات متصلة" ويجب أن يتم انقضاء فترة سنتين قبل معاودة مراجعتها من قبل نفس مكتب المراجعة. وتحسب مدة المراجعة بالنسبة للشركات المساهمة التي احتفظت بمكتب المراجعة في تاريخ العمل بهذا القرار خمس سنوات أو أكثر اعتباراً من 10 فبراير 2005 م .

### 3.3. المملكة الأردنية الهاشمية:

جاء في الفقرة الثانية من الفصل الرابع بدليل حوكمة شركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان ما يلي: "يمارس مدقق حسابات الشركة الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، على أن لا يتولى الشريك المسئول في عملية تدقيق الحسابات الخارجي، تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية ويجوز إعادة تكليفه بتدقيق حسابات الشركة بعد مرور سنتين على الأقل" (دليل قواعد حوكمة شركات المساهمة - بورصة عمان 2007م) .

### 4.3. الجمهورية العربية السورية:

صدر في سوريا القرار رقم (18) لعام 2008 م عن هيئة مفوضية الأوراق والأسواق المالية السورية، والذي نص على أن "يعين مراجع الحسابات لسنة مالية واحدة، ولا يتم تعيين ذات المراجع لأكثر من أربع سنوات مالية متتالية، ولا يجوز إعادة تعيينه بعد ذلك، إلا بعد مضي سنتين". (منصور، 2013، 43)

### 5.3. دولة فلسطين:

لا يوجد - حتى الآن - إلزام بضرورة التغيير الدوري لشركات المراجعة والشركاء المسئولين عن عملية المراجعة، وتقوم على ذلك غالبية شركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة فلسطين باختيار المراجع الخارجي ضمن جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها، ويستمر هذا المراجع في مراجعة الحسابات لفترة زمنية طويلة دون وجود حد أقصى لذلك. (جربوع، 2008، 782)

### 6.3. الولايات المتحدة الأمريكية:

قام مجلس النواب الأمريكي بإصدار قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002م، والذي تضمن إلزام شركة العميل بتغيير المراجع الخارجي بعد اكتمال فترة تعاقد خمس سنوات، وتم زيادة

فترة التهيئة من سنتين إلى خمس سنوات، بعد أن كانت المنظمات المهنية في أميركا توصي بالتغيير بعد اكتمال فترة تعاقد سبع سنوات من تاريخ بداية تقديم خدمة المراجعة الخارجية.

### 7.3. المملكة المتحدة:

أصدرت الحكومة البريطانية المجموعة المنسقة لإعمال المراجعة والمحاسبة في يناير 2003م قرار بضرورة تغيير شريك المراجعة كل خمس سنوات، ولكن تغيير شركة المراجعة لا يعد خطوة ضرورية

### 8.3. إسبانيا:

في إسبانيا 1974م تم تبني سياسة التغيير الدوري لشركات المراجعة، إذ فرضت تغييرها بعد فترة أقصاها تسع سنوات، مع منع شركة المراجعة من أن تتعاقد مرة أخرى مع العميل نفسه، قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من انتهاء العقد السابق. ثم صدر قانون آخر في عام 1995 م تم من خلاله إلغاء الالتزام بتغيير شركات المراجعة في إسبانيا .

### 9.3. سنغافورة:

اعتمدت هيئة النقد في سنغافورة شرطاً لعام 2002م، تضمن الشرط أن البنوك المدرجة بها لا ينبغي أن تُعين شركة المراجعة نفسها، لأكثر من خمس سنوات مالية متتالية، وهذا الشرط لا ينطبق على البنوك الأجنبية العاملة بها .

من خلال العرض السابق لواقع التغيير الدوري للمراجع الخارجي في بعض الدول فإن التغيير يتم سواء من خلال فرض سياسة تغيير شركات المراجعة، أو من خلال تغيير شريك المراجعة. أما أغلب الدول النامية فعملية تغيير المراجع فيها لا تكون خاضعة لمعايير دقيقة نظراً لنقص الوعي بأهمية التغيير للمهنة بالإضافة إلى ضعف التشريعات الأساسية لتنظيم المهنة فيها . كما لوحظ في الدول العربية أن القرار رقم 11 لعام 2007م في مصر، لم يحدد فترة التهيئة الأمر الذي لم تغفله القرارات المشابهة في كل من السعودية والأردن وسوريا، مما يخلق باب التلاعب من خلال إنهاء التعاقد مع المراجع، ثم إنشاء تعاقد جديد مع المراجع نفسه بعد فترة وجيزة.

### 4. منهج وأدوات الدراسة

#### 1.4. مجتمع الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وبيان التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي، وأثره على جودة المراجعة، ويتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في محافظتي عدن وصنعاء، والبالغ عددها (14) بنكاً. تم اختيار أفراد عينة الدراسة عن طريق العينة (القصدية)، وهي

إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات من مفردات محددة من المجتمع موضع الدراسة. وتمثل أفراد عينة الدراسة كافة الأفراد العاملين في البنوك، والذين لهم علاقة بالشؤون المالية، أو لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعملية المراجعة الخارجية.

#### 2.4. أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وتحقيقاً صممت استمارة استقصاء/ استبيان، تهدف إلى قياس رأى أفراد عينة الدراسة حول التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على جودة المراجعة. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبيان، حيث طلب من كل فرد من أفراد الدراسة وضع إشارة (√) تحت الحالة التي تنطبق مع راية في كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان، وكانت خيارات الإجابة كما يلي: (1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة).

#### 3.4. اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم اختبار الاتساق الداخلي بعد جمع البيانات، باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.89)، وهو معامل قوي جداً، يجعل من الاستبانة أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها، كما تم اختبار الثبات باستخدام معامل سبيرمان للتجزئة النصفية، الذي يشير إلى أن لو تم إعادة توزيع الاستبيان بعد فترة من الزمن لحصلنا على النتائج نفسها بمعامل صدق كلي، حيث بلغت قيمته (0.87)، وهو معامل قوي يجعل الأداة تتمتع بالصدق لما أعدت له.

#### 4.4. نتائج التحليل الوصفي لأثر التغيير الدوري للمراجع على تكلفة المراجعة وأتاعبها:

كانت النتائج التي تم التوصل إليها، كما يوضحها الجدول رقم (1) لفقرات تكلفة المراجعة وأتاعبها، ومتوسط درجات التوافر لكل منها، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة في البنوك محل الدراسة، والانحرافات المعيارية لتلك الفقرات، ويلاحظ من بيانات الجدول المذكور ما يلي:

- بلغ المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر تكلفة المراجعة (3.62) وأتاعبها، وهذا يعنى أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر فقرات تكلفة المراجعة وأتاعبها مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافرة بدرجة عالية" حيث تقع قيمة الوسط الحسابي العام في فئة المقياس (3.40-4.20)، ويشير إلى توافر عالٍ لتأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على تكلفة المراجعة

وأنتابها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما يشير الانحراف المعياري العام إلى أن الآراء كانت متقاربة ومتجانسة حول فقرات تكلفة المراجعة وأنتابها، إذ بلغت قيمته (0.99) بوزن نسبي عام متوسط (72.4%)، ويشير إلى أن نسبة (72.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يرون أن تكلفة المراجعة وأنتابها تتأثر بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي في البنوك محل الدراسة. يبين تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة توافر تكلفة المراجعة وأنتابها أن متوسط درجات التوافر لجميع الفقرات الـ 7 جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت بين (3.41)، (3.95)، وكانت بالتالي في المستوى "متوافرة بدرجة عالية" حيث كانت أدنى تلك الفقرات توافراً الفقرة (التغيير الدوري للمراجع الخارجي قد يؤدي إلى كثرة تغيير أنتاب المراجع والتي تعتبر احد المؤشرات المؤثرة على استقلال المراجع) بوسط حسابي (3.41)، ويشير إلى توافر عالٍ للفقرة وبانحراف معياري ((1.03) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة بوزن نسبي عالي (68.2%)، وكانت أعلى تلك الفقرات توافراً الفقرة (قد يؤدي التغيير الدوري للمراجع الخارجي إلى زيادة الجهد المادي والمعنوي لكسب المعرفة بنظام تعاملات البنك) بوسط حسابي (3.95)، ويشير إلى توافراً عالٍ للفقرة وبانحراف معياري ((0.91) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة بوزن نسبي عالي (79%). وتعني نتائج تحليل بقية فقرات تكلفة عملية المراجعة وأنتابها أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن (التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي قد يؤدي إلى زيادة تكلفة المراجعة نتيجة لتغيير مراجع جديد-التغيير الدوري للمراجع الخارجي ربما يزيد من كلفة الاختيار وكلفة الوقت المستخدم لدعم المراجع الجديد- التغيير الدوري للمراجع الخارجي ربما يترتب عليه زيادة الوقت والجهد الذي يقضيه المراجع الجديد في التعرف على نظام الرقابة الداخلية للبنك- التغيير الدوري للمراجع الخارجي قد يؤثر على أنتابه في ظل عدم وجود تشريعات ومعايير تحدد الأنتاب- ارتفاع التكلفة المصاحبة لتغيير المراجع الخارجي دورياً عن المنافع المتوقعة منه يعتبر من أهم أسباب رفض تطبيق سياسة التغيير الدوري الإيجابي).

• بوجه عام كان مستوى الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً ، وفي صورة واضحة *Striking* ومتسقة *Consistent* من الناحية الإحصائية لجميع الفقرات الـ 7. ( $P < 0.05$ ) فيما يتعلق باتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير تكلفة المراجعة وأنتابها بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي في البنوك محل الدراسة من وجهة نظر الباحثين، وهذا ما أظهرته قيم اختبار ويلكوكسن، ومستوى الدلالة الإحصائية حيث كانت قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05) لكافة الفقرات الـ 7 مما يشير إلى معنوية الاتجاه عن قيمة الوسط الفرضي لمقياس ليكارد الخماسي، والذي يساوي (3) كما تبين

الانحرافات المعيارية لكافة الفقرات بأن آراء الأفراد كانت متسقة ومتجانسة نحو تأثير التغيير الدوري للمراجع الخارجي على تكلفة المراجعة وأتباعها في البنوك محل الدراسة.

**جدول 1:** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات تكلفة المراجعة وأتباعها

مستوى الدلالة P.value	Wilcoxon (قيمة Z)	درجة التوافر	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=92	الفقرات
0.00	2.92	عالية	70.4	1.06	3.52	التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي قد يؤدي إلى زيادة تكلفة المراجعة نتيجة لتغيير مراجع جديد .
0.00	2.38	عالية	68.2	1.03	3.41	التغيير الدوري للمراجع الخارجي قد يؤدي إلى كثرة تغيير أتعاب المراجع والتي تعتبر احد المؤشرات المؤثرة على استقلال المراجع .
0.00	3.33	عالية	72.6	0.95	3.63	التغيير الدوري للمراجع الخارجي ربما يزيد من كلفة الاختيار وكلفة الوقت المستخدم لدعم المراجع الجديد
0.00	3.17	عالية	76.4	0.91	3.82	التغيير الدوري للمراجع الخارجي ربما يترتب عليه زيادة الوقت والجهد الذي يقضيه المراجع الجديد في التعرف على نظام الرقابة الداخلية للبنك .
0.00	2.96	عالية	70.4	1.03	3.52	التغيير الدوري للمراجع الخارجي قد يؤثر على أتعابه في ظل عدم وجود تشريعات ومعايير تحدد الأتعاب .
0.00	2.19	عالية	69.6	1.02	3.48	ارتفاع التكلفة المصاحبة لتغيير المراجع الخارجي دورياً عن المنافع المتوقعة منه يعتبر من أهم أسباب رفض تطبيق سياسة التغيير الدوري الإجباري
0.00	2.84	عالية	79.0	0.91	3.95	قد يؤدي التغيير الدوري للمراجع الخارجي إلى زيادة الجهد المادي والمعنوي لكسب المعرفة بنظام تعاملات البنك .
0.00	2.83	عالية	72.4	0.99	3.62	ملخص تكلفة المراجعة وأتباعها

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على المعطيات المستقاة من الاستبيان.

ن = حجم العينة مستوى الدلالة عند (P=0.05)

#### 5.4. نتائج التحليل الوصفي فيما يخص جودة المراجعة

كانت النتائج التي تم التوصل إليها كما يوضحها الجدول رقم (2) لفقرات جودة المراجعة، ومتوسط درجات التوافر لكل منها، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة في البنوك محل الدراسة، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتلك الفقرات، ويلاحظ من بيانات الجدول المذكور ما يلي :

• بلغ المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن توافر متغيرات جودة المراجعة (3.98) ، وهذا يعني أن درجة إدراك أفراد عينة الدراسة عن توافر تأثير فقرات جودة المراجعة بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافرة بدرجة عالية" حيث تقع قيمة الوسط الحسابي العام في فئة المقياس (3.40-4.20) ، ويشير إلى توافر عالٍ لفقرات جودة المراجعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما يشير الانحراف المعياري العام إلى أن الآراء كانت متقاربة ومتجانسة حول فقرات جودة المراجعة، إذ بلغت قيمته (0.88) بوزن نسبي عام عالي (79.6%) ، ويشير إلى أن نسبة (79.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يرون أن جودة المراجعة تتأثر بالتغيير الدوري للمراجع الخارجي في البنوك محل الدراسة.

• يبين تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة تأثير جودة المراجعة أن متوسط درجات التوافر لجميع الفقرات الـ 11 جاءت أعلى من نقطة المنتصف في مقياس ليكارد الخماسي، وتراوحت بين (3.24 ، 4.39) ، وكانت بالتالي في المستويين "متوافرة بدرجة متوسطة" و " متوافرة بدرجة عالية جداً" حيث كانت أدنى تلك الفقرات توافراً الفقرة (زيادة تكلفة المراجعة بالنسبة للبنك نتيجة تغيير مراجع جديد قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة) بوسط حسابي (3.24) ، ويشير إلى توافر متوسط للفقرة وانحراف معياري (1.02) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة بوزن نسبي ضعيف (64.8%) ، وكانت أعلى تلك الفقرات توافراً الفقرة (فهم المراجع الخارجي لطبيعة نشاط وأهداف البنك قد يحسن من جودة مراجعته لحسابات البنك) بوسط حسابي (4.39) ، ويشير إلى توافر عالٍ جداً للفقرة وانحراف معياري (0.63) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة وبوزن نسبي عالي جداً (87.8%).

• بوجه عام كان مستوى الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً ، وفي صورة واضحة Striking ومتسقة Consistent من الناحية الإحصائية لجميع الفقرات الـ 11 (P<0.05) فيما يتعلق باتجاه

إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه تأثير جودة المراجعة في البنوك محل الدراسة، وهذا ما أظهرته قيم اختبار ويلكوكسن، ومستوى الدلالة الإحصائية حيث كانت قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05) لكافة الفقرات الـ 11 مما يشير إلى معنوية الاتجاه عن قيمة الوسط الفرضي لمقياس ليكارد الخماسي، والذي يساوي (3) كما تبين الانحرافات المعيارية لكافة الفقرات بأن آراء الأفراد كانت متنسقة ومتجانسة نحو توافر تأثير جودة المراجعة بالتغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي في البنوك محل الدراسة.

**جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات جودة المراجعة**

مستوى الدلالة P.value	Wilcoxon (قيمة z)	درجة التوافر	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي ن=92	الفقرات
0.00	2.42	عالية	84.8	0.80	4.24	يمثل استقلال المراجع الخارجي للبنك أحد أهم الدعائم الأساسية لمصداقية وجودة مهنة المراجعة
0.00	2.70	عالية جداً	82.4	0.85	4.12	زيادة خطر فقدان المراجع لاستقلاله قد يؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة .
0.00	2.89	عالية	87.8	0.63	4.39	فهم المراجع الخارجي لطبيعة نشاط وأهداف البنك قد يحسن من جودة مراجعته لحسابات البنك.
0.00	2.66	عالية	85.8	0.81	4.29	خبرة وزيادة معلومات المراجع الخارجي عن النظام المحاسبي للبنك ونظام الرقابة الداخلية قد يؤثر إيجاباً على جودة المراجعة.
0.00	2.56	متوسطة	80.2	0.98	4.01	اعتماد المراجع الخارجي على نفس أوراق العمل السابقة نتيجة ثقته بإدارة البنك قد يقلل من جودة المراجعة .
0.00	2.57	عالية	85.0	0.87	4.25	عدم إتباع المراجع الخارجي للخطوات الصحيحة لتنفيذ إجراءات المراجعة قد يؤثر سلباً على جودتها.
0.00	2.40	عالية	83.0	0.94	4.15	عدم قيام المراجع بالشك المهني المطلوب يؤدي إلى عدم اكتشاف

						الأخطاء والغش في القوائم المالية للبنك مما قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.
0.00	2.69	عالية جداً	82.4	0.84	4.12	عدم استخدام المراجع وسائل وأساليب تقنية حديثة لتنفيذ إجراءات المراجعة قد يقلل من جودة المراجعة.
0.00	1.88	عالية	64.8	1.02	3.24	زيادة تكلفة المراجعة بالنسبة للبنك نتيجة تغيير مراجع جديد قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.
0.00	2.30	عالية جداً	70.2	0.90	3.51	تخفيض المراجع لإتباعه نتيجة التغيير الدوري قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.
0.00	2.12	عالية جداً	69.4	1.08	3.47	عدم وجود تشريعات تحدد أتعاب المراجع الخارجي وترك ذلك للمساومة بين المراجع وإدارة البنك قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة.
0.00	2.47	عالية	79.6	0.88	3.98	ملخص جودة المراجعة

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على المعطيات المستقاة من الاستبيان.

#### 6.4. نتائج اختبار فرضية الدراسة

لاختبار الفرضية ، استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتعابها، وبين جودة المراجعة وفق النموذج  $y=a+bx$  حيث إن :

Y المتغير التابع وهو جودة المراجعة.

X المتغير المستقل وهو التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة وأتعاب عملية المراجعة.

a وهو عبارة عن ثابت الانحدار .

b وهو عبارة عن مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل، وكانت أهم

النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول رقم (3):

## جدول رقم ( 3 ): نتائج الانحدار الخطي للعلاقة بين التغيير الدوري للمراجع و تكلفة عملية

## المراجعة وأتباعها وبين جودة المراجعة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة Sig
التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها	ثابت الانحدار a	4.92	-0.70	0.49	34.81	86.19	0.000
	معامل الانحدار b	-0.53			-9.28		
$y = 4.92 - 0.53x$							

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان.

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3)، وجود علاقة تأثير عكسية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل بالمتغير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها في المتغير التابع، والمتمثل بجودة المراجعة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (-0.53) أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى نقصان في جودة المراجعة بمقدار (0.53) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.70) وهو معامل ارتباط عكسي معنوي قوي، أي أنه كلما زاد تأثير التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على تكلفة وأتباع عملية المراجعة يؤدي إلى نقصان في جودة المراجعة والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار (T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت (0.49)، مما يشير إلى إن (49%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة تعود إلى تأثير التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، بينما (51%) من التأثيرات التي تطرأ على جودة المراجعة تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار (F) إلى إن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (0.00) (F) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05). وبهذه النتائج توصل الباحثان إلى رفض فرضية

العدم  $H_0$  للفرضية التي تنص على أنه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها وبين جودة المراجعة)، ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه (توجد علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة عملية المراجعة وأتباعها وبين جودة المراجعة).

وبنتيجة هذه الفرضية توصل الباحثان إلى أن التغيير الدوري للمراجع الخارجي يؤثر على تكاليف وأتباع المراجعة بالاعتماد على ما ورد في إجابات المبحوثين التي اتجهت نحو الموافقة أن التغيير الدوري يزيد من تكاليف المراجعة نتيجة تغيير مراجع جديد ويزيد من تكاليف الاختيار والوقت المستخدم لتعريف المراجع الجديد بنظام المحاسبة والرقابة الداخلية للبنك. أما ما يتعلق بالأتباع فقد جاءت الإجابات متوافقة مع أن التغيير الدوري للمراجع الخارجي يؤدي إلى تغيير أتباع المراجع في ظل عدم وجود تشريعات تحدد الأتباع الأمر الذي يعدّ مؤشراً مؤثراً على الاستقلال وبالتالي على جودة المراجعة.

تتفق الدراسة مع دراسة (Ebimobowei & Keretu- 2011) التي أكدت على وجود علاقة طردية بين التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي و تكاليف خدمة المراجعة. بينما لم تتفق الدراسة مع دراسة (عبد المنعم، 2014) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين تغيير المراجع وتكلفة المراجعة.

#### 5. الخاتمة:

حاولت الدراسة التعرف على أثر التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي على جودة المراجعة، وذلك فيما يتعلق بتكلفة عملية المراجعة وأتباعها في اليمن، و خلصت إلى نتائج مهمة أهمها:

- توجد علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وأثره على تكلفة المراجعة وأتباعها، وبين جودة المراجعة.
- توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدوري لمراجع الحسابات الخارجي وبين جودة المراجعة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك العاملة في اليمن.
- إن حجج الذين يؤيدون التغيير الدوري للمراجع الخارجي يدور حول أن طول فترة التعاقد بين المراجع الخارجي والمنشأة محل المراجعة تزيد من الألفة بينهم، مما يؤثر سلباً على استقلال المراجع، وعلى انخفاض جودة المراجعة تبعاً له.

و على ضوء هذه النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- أهمية إلزام المنشآت محل المراجعة بالإفصاح عن فترات التعاقد بينها وبين المراجع الخارجي.
- ضرورة القيام بحملات تعريفية من قبل المنظمات المهنية بأهمية دور المراجع وتأثير تغييره، لما له من شأن في رفع درجة الوعي بالنواحي المحاسبية لدى كافة الأطراف المستفيدة من خدمة المراجعة.
- تعديل لجنة الرقابة على جودة المراجعة بحيث تضم اللجنة بين أعضائها أساتذة جامعات متخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، ومراجعي حسابات ممارسين ذوي خبرة عملية.
- تفعيل لجنة الرقابة على جودة المراجعة بحيث تتبع جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، وتكون مهمتها الإشراف على مراجعي الحسابات، لضمان التزامهم بأداء مهام المراجعة بالجودة المطلوبة، وجعل سلطتها تتسع لشطب المراجعين الذين لا يلتزمون بالمعايير الموضوعية.

#### قائمة المراجع

1. الحداد &، سامح عبد الرازق شعبان. (2016). تحليل و تقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي واثره على جودة الاداء المهني في خدمات المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة. تحليل و تقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي واثره على جودة الاداء المهني في خدمات المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة.
2. الشاطري، ايمان حسن، والعنقري، حسام عبد المحسن. (2006). انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وأثارها على جودة الأداء المهني- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في السعودية، مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد الثاني(العدد الأول).
3. الشريف، محمود مصطفى منصور. (2014). تقويم انعكاسات التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة أداء مهنة المراجعة. جامعة القاهرة: أطروحة دكتوراة.
4. ألقى، رشا علي إبراهيم. (2004). تحليل ظاهرة التغيير المستمر للمراجعين وأثرها على أداء منشآت الأعمال. جامعة قناة السويس: أطروحة دكتوراة.

5. الفيومي، منى حلمي محمد.(2003). قياس العوامل المؤثرة على جودة أداء مراقب الحسابات، جامعة عين شمس: رسالة ماجستير.
6. جريوع، يوسف محمود.(2008).مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاليته، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس عشر(العدد الأول).
7. عبد الجواد، عماد سيد عبدالغفار.(2013). دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
8. عبد المنعم، هيثم حسن أحمد.(2004). اتجاهات تطور معايير الرقابة على جودة المراجعة، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر. العدد الثاني والعشرون.
9. عوض، عماد عبدالمنعم.(1999). تحليل انعكاسات الآراء المقيدة على احتمالات استبدال مراجعي الحسابات. جامعة القاهرة: رسالة ماجستير.
10. مبارك، الرفاعي إبراهيم.(2010). التغيير الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد السادس والسبعون.
11. منصور، نسرين محمد.(2013). مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية. الجامعة الإسلامية-غزة: رسالة ماجستير.
12. دليل قواعد حوكمة شركات المساهمة الأردنية.(2007). الأردن: بورصة عمان.

#### المرجع باللغة الأجنبية

-Ebimobowei, Apah & Keretu James.(2011). Mandatory Rotation of Auditors on Audit Quality, Costs and Independence in South Nigeria, Master thesis, Yenagoa Bayelsa State Nigeria.